نظم سياسية

د.تلا عاصم فائق

المرحلة الثانية

الإدارة العامة

قبل الميلاد في اثناء حالة الظروف الحرجة ، فقد كانت جميع السلطات تنحصر بشخص الحاكم ويدعى دكتاتوراً Dictator (١) لمدة ستة اشهر ، بناءاً على طلب من الشعب . وعلى هذا فان نظام الدكتاتور في روما هو نظام دستوري يقرره في اثناء الأزمات ، كحالة العدوان الخارجي ، أو الثورة الداخلية ، أو الانقلاب العسكري ، غير ان هذا النظام الدستوري سرعان ما تحول إلى الدكتاتورية ، بفعل الانحراف عن مبادئه ، وأصبح مع الزمن وسيلة للاستيلاء على الحكم وحصر جميع السلطات بيد صاحبه ، مما نشأت عنه الامبراطورية الرومانية .

ومع بداية عصر النهضة ودخول النظام الاقطاعي في عصر الاضمحلال ، ظهرت الدكتاتورية أيضاً ، لا سيما في الدويلات الايطالية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر .

وبعد **أوليفر كروميل Oliver Cromwell** أول دكتاتور حاول أن يجعل نظامه دستورياً . وذلك بإنشائه جمهورية في انكلترا عام ١٦٤٨ . تستند إلى جماعة منظمة ، وتعتمد على القوة والعنف (٢) .

وعادت الدكتاتورية إلى الظهور في العصور الحديثة اشد وطأة وأكثر تنظيماً وأشمل نطاقاً ، وهذا هو حال النظام النازي في المانيا ، والنظام الفاشي في ايطاليا ، ونظامي سلازار في البرتغال ، و فرانكو في اسبانيا ، وكثير من الأنظمة الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وقد حاول بعض الفقهاء تقسيم الدكتاتوريات الحديثة ، وحسابها على نوعين (٣):

(١) و بذلك فان أصل تعبير الدكتاتورية يرجع إلى اصول لاتينية ، فكلمة Dictator آتية من فعل dictare الذي يعني فرض .

(٢) كان كروميل يقول : (ليس مهماً ان يكرمني تسعة من عشرة أفراد ، ما دام العاشر مسلحاً) .

(٣) الدكتور محسن خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٩٥ – ٣٩٦ .

الأول : الدكتاتوريات المذهبية : وهي الدكتاتوريات التي تستند إلى ايديولوجية شمولية ، تلف المجتمع في جميع نواحي حياته ، وتتدخل في تفكير الأفراد والجماعات ونشاطهم واتجاههم ،

لتجعلهم خاضعين لحياة كلية (توتاليتارية Totalitarism) (١) . كما هو حال العقيدة النازية ، و العقيدة الفاشية ، و الفرانكوية ، وبعض دكتاتوريات العالم الثالث .

الثاني : الدكتاتوريات التجريبية : وهي الدكتاتوريات التي لا تستند إلى منهج علمي ، أو عقيدة معينة ، بل تلجأ إلى التجربة ، والخبرة الشخصية ، والممارسات الآنية . ومن أبرز أمثلتها الدكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلابهم .

ومما تجدر بنا ملاحظته : أن الدكتاتورية في عالم اليوم تلاقي ذيوعاً وانتشاراً ، وتبدو أكثر ازدهاراً ورواجاً ما دامت خصائصها جميعاً ، أو بعضها ، منتشرة ، هنا وهناك . فالسلطة تنتقل في الكثير من البلدان من حاكم إلى آخر ، لا بناءاً على رغبة الشعب واختياره ، بل بالقوة والعنف والحركات الانقلابية (٢) . وتحويلها إلى سلطة شخصية وذلك بتركيز جميع الاختصاصات بين يدي الحاكم الفرد ، فهو سيد التشريع والتنفيذ والقضاء ، ومن ثم تنعدم الرقابة ، فاللجنة النيابية – إن وجدت – تكون تابعة للحاكم ، ومن ثم لا يتصور قيامها بمهام الرقابة السياسية ، والقضاء يحكم عدم استقلاله يعجز عن فرض رقابته .

(١) أدمون رباط ، المصدر السابق ، هامش ص ٩١ – ٩٢ .

(٢) قد يحدث أن يكون استيلاء الدكتاتور على السلطة بالطرق المشروعة ، لا عن طريق القوة ومثال هذه الحالة تولي أدولف هتلر منصب المستشارية في ألمانيا عام ١٩٣٣ ، غير أنه عمد بعد ذلك إلى تركيز جميع السلطات بين يديه ، وجعل القوة و العنف والأكراه أساساً لحكمه .

وهكذا يسود مبدأ عدم المسؤولية على معظم تصرفات السلطة الحاكمة ، لانعدام خضوعها لأي مظهر من مظاهر الرقابة ، سواء كانت سياسية أم قضائية .

ولا يعرف هذا النوع من الأنظمة الاختلاف بالآراء السياسية ، حيث لا رأي الا رأي الدكتاتور ، ولا فكر الا فكره ، ولا اجتهاد الا اجتهاده ، وعلى هذا فلا مجال لوجود حزب الا حزبه . وما الانتماء إلى هذا الحزب غير سبيل إلى التقرب من السلطة ، ووسيلة إلى الكسب والاثراء غير المشروع ، واسلوب من اساليب الاستغلال ، والسيطرة ، و كسب النفوذ .

وهكذا تصادر الدكتاتورية الحقوق ، وتخنق الحريات ، ويعيش الشعب في ظلام حالك من الاستبداد والبطش و الطغيان .

ولا نزاع في ان الدكتاتورية أسرع في تحقيق سياستها من الديمقراطية – لتركيز السلطات جميعها في يد الدكتاتور ، و انعدام أية رقابة عليها – لذلك فمن المحتمل ان تتحقق في ظلها بعض الانجازات التنموية .

ومن الحقائق المؤكدة ان النظام الدكتاتوري هو نظام استثنائي مؤقت يختلف عما سبقه وما سيأتي بعده . وهو يعتمد على شخص الدكتاتور ، و ينتهي ببقائه . ويزول بزواله (١) .

(١) لمزيد من التفاصيل حول خصائص الدكتاتورية ، المصدر السابق ، ص ٣٩٩ ؛ و الدكتور سعد عصفور ، المصدر السابق (الجزء ١ ص ١٤٢ – ١٤٥) ، وكذلك الدكتور عبد الحميد متولي ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ ؛ و الدكتور عبدالغني بسيوني ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ – ١٩٦ ؛ و الدكتور عاصم أحمد عجيلة و الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ، ط ١ ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٢ وما بعدها ، و الدكتور محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، سنة ١٩٦٧ ، ص ٣٣٦ .